الخليج العربي..... المجلد التاسع عشر..... العدد (٢) ١٩٨٧
.....مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ـ الجمهورية العراقية.....

# الحركة التعاونية الاستهلاكية في القطر العراقي
# «الواقع والمعالجات»
## مع اشارة موجزة عن الحركة التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت

الدكتور كاظم عوفي البديري
كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة البصرة

ان النشاط التعاوني والقطاع التعاوني في بلدنا ليس نشاطا او قطاعا حياديا بين القطاع الخاص والقطاع العام او بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي وانما هو نشاط وقطاع منتم في الاطار العام الى الفكر الاشتراكي للثورة وحسب منطلقاتها، ومن غير المسموح به ان يتعارض النشاط في هذا القطاع مع اتجاهات البناء الاشتراكي، بل يجب ان يكون في خدمة مسيرته الان وفي المستقبل.

الرفيق المناضل صدام حسين

سجلت الحركة التعاونية في قطرنا بشكل عام والحركة التعاونية الاستهلاكية على وجه الخصوص تطورا جادا في السنوات الاخيرة رغم ظروف الحرب العدوانية المفروضة وافرازاتها. ادت المرحلة الجديدة بالاتحاد التعاوني الاستهلاكي الى خطوات متقدمة بعد صدور قانون التعاون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢ الذي اقر بان الاتحاد التعاوني العام هو القائد والموجه لجميع اوجه النشاط التعاوني باعتباره منظمة جماهيرية.

كما اولته قيادة الحزب والثورة اهتماما خاصا تجلى بالدعم المادي والمعنوي اللامحدود وقد رُبط بمجلس الوزراء مما ادى الى خلق نقلة جادة وحاسمة اتسمت ببرامجه المستقبلية الطموحة.

ان مستقبل التعاون في القطر يبشر بقرب احتلاله الموقع المتميز والثابت الى جانب القطاع الاشتراكي والخاص.

تتضمن هذه الدراسة واقع الحركة التعاونية الاستهلاكية في القطر العراقي مع اشارة موجزة لحركة التعاون الاستهلاكي في دولة الكويت الشقيق كمحاولة للاستفادة من تجربتها او بعض الجوانب المتعلقة بها خصوصا وان حركة التعاون في بلادنا مقبلة على تحرك طموح من خلال خطة تحرك الاتحاد لرسم الصورة المستقبلية وفي الوقت ذاته لبلورة الافكار والتجارب التعاونية لبعض الاقطار العربية للنهوض بالاتحاد التعاوني العربي والعراقي الى مستوى يحقق الغاية المنشودة في حركة تعاونية متطورة تستطيع تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ تقاليد التعاون على اسس علمية تنسجم مع فلسفة حزب البعث العربي الاشتراكي في تعميق التحولات الاشتراكية للارتقاء بمجتمعنا الى اهدافه المنشودة.

**استعراض تاريخي موجز للنشاط التعاوني العربي**

ان طابع التعاون والنشاط التعاوني ليس وليد القرن التاسع عشر كما يؤكده بعض المفكرين، فقد بدأت فكرة التعاون كما تشير الدراسات والبحوث مترابطة متزامنة مع بدء الخليقة على الارض واتخذت اشكالا متعددة الهدف، كان منها مواجهة ظروف الحياة ودرء المخاطر والاهوال من اجل البقاء من خلال العمل مع الاخرين. وظهر التعاون في الحضارات القديمة وبدوافع غريزية لمواجهة ومقاومة المؤثرات البيئية المختلفة وتشير الاثار التاريخية الى ان اول بذور التعاون ظهرت عند الاقوام المتعاقبة السومرية والبابلية والاشورية[1] في حين يذكر المؤرخ الاغريقي (هيردوتس) ان التاريخ الحقيقي لنشوء التعاون في العالم هو عند تلك الشعوب التي استقرت وعاشت على ضفاف النيل ووادي الرافدين لان نمط حياتها جعل عملية التعاون بين الناس عملية طبيعية موجودة بالفطرة،وعدد اولى البلدان التي عرفت التعاون ومنها مصر والعراق[2] واكدت الاديان اعطاء الاهمية للتعاون[3]كجزء من العبادات وساعدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة على انتشار الافكار

---

١ ـ د. احمد سوسه، الري والحضارة في وادي الرافدين جـ١، مطبعة الاديب البغداد ية ١٩٦٨.

٢ ـ منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، دور منظمة العمل العربية في دعم الحركة التعاونية العمالية ص ١٤.

٣ ـ وذكرت الاية الكريمة (وتعاونوا على البر والتقوى) وفي الحديث النبوي الشريف قوله (ان الله في عون العبد مادام العبد في عون اخيه) وقول السيد المسيح على قيمة التعاون (احملوا بعضكم اثقال بعض فلا ينظر الانسان الى ماهو لنفسه بل الى ماهو للاخرين ايضا).

التعاونية في العديد من الاقطار العربية وصدرت التشريعات والقوانين رغم العراقيل والصعوبات الكثيرة التي واجهتها الحركة التعاونية العربية فقد ترسخت جذورها وخاصة في مصر والعراق واقطار اخرى. مما دفع بعض الاقطار الى الاستفادة من النتائج الايجابية لتلك الحركة ومن تجارب الاقطار التي سبقتها فتأسست جمعيات تعاونية استهلاكية في السودان ودول الخليج العربي[٤]. ومن خلال الادراك باهمية التعاون والايمان به تطورت حركة التعاون لكي تواكب النمو المضطرد للحركة التعاونية المتقدمة.

وقد اعتبرت جامعة الدول العربية الحركة التعاونية احد الركائز البارزة لتعزيز التعاون وتطويره بين الاقطار العربية. وركزت اهتمامها على الحلقات والدراسات والمؤتمرات واللقاءات بين الخبراء العرب. وما توصل اليه مجلس الجامعة من قرارات كان لها الاثر الكبير في تطوير حركة التعاون في ارجاء الوطن العربي[٥] كونها عاملا فعالا في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي عام ١٩٥٥ اوصى مجلس الجامعة بضرورة بناء الشخصية التعاونية وحث الحكومات على ادخال موضوع التعاون ونظمه ووسائله ضمن المناهج الدراسية دعما لفلسفته وفي عام ١٩٥٧ تم انشاء المعهد العربي للدراسات التعاونية. في عمان ١٩٦٦ قررت الجامعة العربية وبمبادرة من منظمة العمل العربية دراسة دور الحركة التعاونية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية وخرجت بمجموعة توصيات لرفع الوعي الثقافي التعاوني والتركيز على دور الحركة التعاونية في جميع ارجاء الوطن الواحد فانشأت (لجنة خبرات التعاون العربي) بالقرار رقم ٢٥٢١ في الدورة الحادية والخمسين لمجلس الجامعة. وبتاريخ ١٩٦٩/٣/١٦[٦] اهتمت بدراسة الحركة التعاونية العربية والتنسيق بين نظمها وبحث مشكلاتها واعداد الخطط ووضع البرامج ورسم السياسات وعقد المؤتمرات التعاونية وكل ما يطور تلك الحركة واعتبرت فعلا احدى المحاولات الجادة في خلق الوعي التعاوني. وفي عام ١٩٧٣ عقدت الدورة الرابعة للتعاونيين العرب في بغداد وكان موضوعها (الاتحادات التعاونية في الوطن العربي) واقترح الوفد العراقي تشكيل اتحاد تعاوني عربي فشكلت هيئة تحضيرية برئاسة العراق وضعت نظاما مقترحا للاتحاد التعاوني العربي الذي وافقت عليه جميع الاقطار العربية بصورة مبدئية على قيام اتحاد تعاوني عربي

---

٤ ـ بدأت حركة التعاون في المغرب عام ١٩١٢ وفي مصر ١٩٢٣ وفي الاردن ١٩٢٥ وفي السودان عام ١٩٣٢ . . الخ

٥ ـ مكتب العمل العربي مجموعة محاضرات عن دور التعاونيات العربية مصدر سابق ص ١٣١ .

٦ ـ مكتب تنمية التعاون، مجلة التعاون، لجنة خبراء التعاون العربي، طنجة، مطبعة فضاله عام ١٩٧٧ ص ٧.

ضرورة تمليها ظروف تلك الاقطار وضرورة تطوير حركة التعاون على طريق انجاز الاهداف وتحقيقها.

لقد نمت وتطورت حركة التعاون الاستهلاكي العربية اكثر ثباتا ورسوخا. ففي جمهورية مصر العربية وحدها توجد (١٠٠٠٠) جمعية استهلاكية وفي جمهورية السودان الديمقراطية (٦٠٠٠) جمعية بلغ عدد اعضائها اكثر من مليون مواطن سوداني وفي جمهورية الصومال (٩٤) جمعية عدد اعضائها (١١٫٣٦٩) تعاوني وفي جمهورية اليمن الديمقراطية (٣٥) جمعية تعاونية اضافة الى ٧٠٠ دكان تعاوني بلغ عدد اعضائها (١٠٠٠٠٠) تعاوني وفي دولة الامارات العربية (٤١) جمعية رئيسية وفرعية وبلغ عدد اعضائها (٤٥٧٠) تعاوني وفي المملكة الاردنية (٥) جمعيات تعاونية استهلاكية اضافة الى عدة جمعيات متعددة الاغراض اما عدد اعضائها فقد بلغ (٧٥١) تعاونياً كما يجري العمل حاليا بتجربة تطوير مشروع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بشكل مدروس.

ان تطور الحركة التعاونية الاستهلاكية في الوطن العربي تتطلب دراسة وتوجه جدى للاتحاد التعاوني العربي في ضم بقية الحركات التعاونية العربية الى صفوفه وضمان نمو حركة التعاون الانتاجي والاستهلاكي وترسيخ تقاليد التعاون وفقا لاهداف الحلف التعاوني الدولي بما يتناسب وخصوصية التجربة العربية وتلبية حاجات الامة واداء دورها المطلوب على اسس موضوعية سليمة.

## الحركة التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت

### اولا: دور الدولة في دعم الحركة التعاونية:

ان تاريخ الحركة التعاونية الاستهلاكية يذكر بداياتها المتواضعة[٧] والاستجابة الواسعة لما تتضمنه فكرة التعاون من مبادىء وافكار اجتماعية واقتصادية فبعد استقلال دولة الكويت قامت بتشريع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢[٨] وأنشأت ادارة التعاون والحقتها بوزارة الشؤون الاجتماعية واصدرت النظام الاساسي للاتحاد العام التعاوني وقدمت التشجيع والرعاية الكاملة للحركة التعاونية حتى تتمكن من اداء دورها الفاعل كشريك في تحمل اعباء المسؤولية لتحقيق التطور والنمو في الاقتصاد

---

٧ ـ ان اول جمعية تعاونية نشأت في الكويت كانت بمبادرة من طلبة واساتذة مدرسة المباركية قبل الاستقلال.

٨ ـ مجلة الكويت اليوم / العدد ١٢٤٧ ص ١٢ السنة الخامسة.

الكويتي وقدمت الحكومة الدعم الكامل لحركة التعاون وحددت مجالات الدعم بالاتي :[٩]

١ ـ القيام بتشييد الاسواق المركزية والفروع وتأجيرها للجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

٢ ـ تعزيز وتقوية جهاز ادارة التعاون كي يتمكن من توجيه الجمعيات التعاونية والاشراف عليها بكفاءة عالية .

٣ ـ اعفاء الجمعيات التعاونية واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من بعض الرسوم الكمركية .

٤ ـ تكليف الجمعيات التعاونية بتوزيع المواد الغذائية ببطاقات تموينية وكذلك السلع المدعومة حكوميا .

كما صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩[١٠] الذي الغى القانون السابق والذي بموجبه حققت الحركة التعاونية الاستهلاكية تطورا كبيرا في السنوات الاخيرة واتسع نشاطها وامتدت اسواقها لتغطي مناطق كبيرة وواسعة مما اظهر الحاجة الى تطوير مرافق البيع بالمستوى الذي يمكن جميع المواطنين، كويتيين ومقيمين، من الحصول على كل مايحتاجونه من تلك الاسواق .

وقد وضع القانون الجديد الاتحاد العام التعاوني امام مسؤولياته في التخطيط والاشراف وتحقيق الرقابة على عمل الجمعيات التعاونية وفي توفير السلع سواء من التجار المحليين او بواسطة الاستيراد وفي نطاق التخزين وطرق التوزيع والانتاج فقامت الجمعيات باعتماد طرق بيع مبتكرة ومتطورة عززت من دور اتحادها وقدرته على تقديم الخدمات المتعلقة بالعمل وجعلت منه اداة فعالة سواء في توجيه النشاطات المختلفة او في تحقيق اهداف التعاون .

## ثانيا ـ التوزيع الجغرافي للجمعيات والاسواق والفروع التعاونية الاستهلاكية :

لقد دلت احصاءات عام ١٩٨٠[١١] ان دولة الكويت مقسمة على ٧٠ منطقة سكنية وتغطي ٣٦ سوقا مركزيا مناطق واسعة فيها وتعمل ادارة التعاون في وزارة

---

٩ ـ صحيفة الرأي العام الكويتية الصادرة في ١٢ / ٩ / ٨١ العدد ٦٤٠٩ .

١٠ ـ مجلة الكويت اليوم، العدد ١٤٧، ص ١٢ السنة .

١١ ـ دولة الكويت، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء ـ المجموعة الاحصائية السنوية لسنة ١٩٨٠ العدد السابع عشر .

الشؤون والعمل[١٢] على تغطية المناطق الاخرى بالخدمات التعاونية الضرورية وكمؤشر لهذه الارقام يظهر ان لكل منطقتين سكنيتين سوقا مركزيا وتوجد جمعية تعاونية استهلاكية لكل ثلاث مناطق وتغطي فروع هذه الجمعيات مناطق اخرى حيث يوجد ٢٢١ فرعا تعاونيا تديره الجمعيات و٨٤٦ فرعا تعاونيا يديره افراد اخرون[١٣] وتستفيد من هذه الشبكة الواسعة الاسواق والفروع المنتشرة الكثير من الاسر الكويتية والمقيمة والجدول التالي يظهر عدد الاسر المستفيدة من كل سوق مركزي.

جدول رقم (١)[١٤]

| الاسر المستفيدة | عدد الاسر لكل سوق مركزي واحد | النسبة للكويتيين وغير الكويتيين ٪ |
|---|---|---|
| الاسر الكويتية | ١٩٤٨ | ٣٥,٧٪ |
| الاسر غير الكويتية | ٣٢١٠ | ٥٨,٩٪ |
| الاسر الجماعية | ٢٩٦ | ٥,٤٪ |
| مجموع الاسر | ٥٤٥٤ | ١٠٠٪ |

وباستعراض الجدول اعلاه تظهر طريقة التوزيع الجغرافي المعتمدة في اقامة الاسواق التعاونية المركزية (السوبر ماركت) التي تتعامل بانواع مختلفة من السلع الاساسية والكمالية. فلكل ١٩٤٨ اسرة كويتية سوق مركزي وكذلك لكل ٣٢١٠ اسرة غير كويتية سوق مركزي ولكل ٢٩٦ اسرة جماعية سوق مركزي. اذا حللنا العلاقة لكل نوع من الاسر بشكل منفصل فان كل ٥٤٥٤ اسرة لها سوق مركزي واحد اذا اخذنا الاسر الكويتية وغير الكويتية. علما بان المشاركة في عضوية الجمعيات مقتصرة على الكويتيين فقط وفي الاونة الاخيرة اضيف لهم مواطنو دولة التعاون الخليجي في حين يستفيد من خدمات الاسواق والجمعيات والفروع كل

١٢ ـ من حديث للسيد مدير التعاون عبد الله فوزان النجادة.

١٣ ـ دولة الكويت، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء ـ المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٢.

١٤ ـ دولة الكويت، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء ـ المجموعة الاحصائية السنوية.

المواطنين القاطنين في الكويت على قدم المساواة وليست قاصرة على الكويتيين فقط والاعضاء.

وفيما يلي جدول توضيحي يظهر عدد الكويتيين لكل فرع من فروع الجمعيات الواردة من قبلها وكذلك الفروع التي يديرها الاخرون من خارج الجمعيات طبقا لاحصاء ١٩٨١[١٥].

**جدول يظهر عدد افراد السكان لكل فرع من فروع الجمعيات[١٦]**

| فرع الجمعيات | العدد | عدد الكويتيين لكل فرع | عدد غير الكويتيين لكل فرع | حصة مجموع السكان ولكل فرع |
|---|---|---|---|---|
| بادارة الجمعية | ٢٢١ | ٤٤٣٤ | ٦٩٢٠ | ١١٤٥٤ |
| بادارة الاخرين | ٨٤٦ | ١١٥٨ | ١٨٠٨ | ٢٩٦٦ |
| مجموع الفروع | ١٠٦٧ | ٩١٨ | ١٤٣٣ | ٢٣٥١ |

يظهر الجدول اعلاه عدد المواطنين الكويتيين وغيرهم الذين يستفيدون من خدمات الفروع التي تديرها الجمعية والفروع التي يديرها الاخرون وهي نسب تعتبر من حيث التعامل منطقية بمعزل عن المتغيرات الاخرى كفئات العمر ومستوى الدخول وطبيعة الاسواق الاخرى وعادات الشراء والوضع الاجتماعي غير انه يعتبر كمؤشر لمدى التوسع الحاصل في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها في واقع تتميز به الاسواق بتوفر المواد وبحرية التعامل والمنافسة وسياسات الاغراق وهو يعكس كذلك دور الجمعيات بمنع الاستغلال وحماية المواطنين من ذوي الدخول المحدودة وتوفير السلع باسعار تعاونية معتدلة تعكس التطور الذي شهدته حركة التعاون في الكويت.

---

١٥ ـ دولة الكويت، وزارة التخطيط ـ الادارة المركزية الاحصاء ـ المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٢.

١٦ ـ دولة الكويت، وزارة التخطيط ـ الادارة المركزية للاحصاء ـ المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٢.

**ثالثا: اعتماد الخطط الخمسية لتطوير نشاط الجمعيات التعاونية الاستهلاكية:**

وفي هذا المجال تم اعداد الخطة[١٧] الخمسية بالتعاون مع خبير التعاون المنتدب من منظمة العمل الدولية وتركز خطة الاتحاد التعاوني على اهمية تطوير الانشطة المتعلقة بالشراء والاستيراد وباسس متوازنة وما تتطلبه من تطوير اقامة المرافق التخزينية الحديثة واتخاذ الاجراءات المشتركة المتعلقة بالنشاطات المحاسبية وتسعير السلع وتحديد سلم الراتب وتقييم الاداء وتعتبر مشاركة الاتحاد الفعالة مع منظمات التعاون الدولية لغرض الحصول على مزايا الجمعيات الاعضاء في الشراء الموحد وفي تبادل الخبرات.

وتؤدي الدراسات النظرية والتطبيقية والاحصائية دورها في اعداد البرامج ورسم الخطط المتعلقة بحركة التعاون لتحقيق التطور والنمو في الجمعيات التعاونية وفروعها.

ومن خلال تمثيل الوزارة في ادارة التعاون تم الاتفاق مع مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الكويت على اعداد الدورات التدريبية المحلية لخلق الكوادر ورفع مستوى الكفاءات الكويتية كي تتحمل مسؤولياتها في ادارة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مستند على معايير الادراك والمعرفة والدراية ونظمت دورات متعددة في هذا المجال كما قدمت الوزارة منح دراسية للمتقدمين من المتدربين في مجال تنمية التعاونيات مع منظمة العمل الدولية، وسعت الى رفع مستوى الوعي التعاوني للمواطن الكويتي من خلال برامج تلفزيونية متعددة منها مايلي:

١ ـ توعية المواطنين باهداف ومبادىء الحركة التعاونية وتعميق الفكر التعاوني فيما بينهم.
٢ ـ نشر الوعي والثقافة التعاونية بين المواطنين.
٣ ـ تقديم البيانات والحقائق المتعلقة بالحركة التعاونية في الكويت.
٤ ـ طرح المشكلات التي تواجه الحركة التعاونية واقتراح الحلول المناسبة لها من خلال مقابلة ومناقشة الجهات التي تعاني من المشاكل مع الجمعيات.
٥ ـ ابراز دور الدولة في مساندة الجمعيات التعاونية.
٦ ـ ابراز الدور الذي تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الحركة التعاونية.

---

١٧ ـ من حديث للسيد مدير التعاون العام ـ دولة الكويت (في برنامج تلفزيوني خاص بالتعاون) في منتصف عام ١٩٨٥.

٧ ـ التعريف بالدور الفعال الذي تؤديه الحركة التعاونية في تقديم الخدمات الاجتماعية.
٨ ـ الاستعانة باراء المهتمين بالحركة التعاونية عن طريق المقابلات في شتى المجالات المتعلقة بهذا الخصوص.
٩ ـ شرح التشريعات التعاونية التي يحملها القانون الجديد رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩[١٨].
١٠ ـ برنامج تثقيفي لاعضاء مجالس الادارة.

ان اهمية البرنامج التثقيفي الذي اعد من قبل ادارة التعاون للحصول على الحد الذي يمكنهم من اداء واجباتهم بالشكل المطلوب هي كمايلي:

١ ـ تعريف الاعضاء بالدور الرئيسي الذي من اجله تم ترشيحهم لهذا العمل.
٢ ـ التعريف بالمبادىء التعاونية التي على اساسها قامت الحركة التعاونية.
٣ ـ التأكيد على شرح الجانب الاقتصادي في العمل التعاوني.

## رابعا: استخدام الطرق المبتكرة لتطوير نشاط الجمعيات التعاونية الاستهلاكية:

ان الاسس التي وضعت لاقامة الجمعيات التعاونية راعت ظروف السوق ورغبات المواطنين وحاجة كل منطقة على الرغم من خصوصية الاقتصاد الكويتي. وتتميز دولة الكويت بتوفر السلع وحرية الحركة ووجود الشبكات الواسعة من المحال التجارية. وقد استفادت الحركة التعاونية من كل ما يمكن، شرط ان يساعد في تطوير عمل ونشاط الحركة التعاونية واستغلال المناسبات[١٩] وقد تمت معالجة كل جمعية تعاونية باعتبار ان وجود اي جمعية في منطقة معينة لايعني وجود سوق مركزي خاص بها وانما الاستفادة قدر الامكان من تمديد اوقات العمل.

وفي الاونة الاخيرة تمت تجربة تمديد العمل في السوق المركزي لجمعيتي ضاحية عبد الله السالم وجمعية البيان[٢٠] والعمل بها لمدة ٢٤ ساعة متواصلة بعد ان كان

---

١٨ ـ لقد تحفظ الاتحاد التعاوني الاستهلاكي على القرار الوزاري رقم ١٠٩ لسنة ٨٤ والمتعلق بتعديل القرار الوزاري رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ كونه قد صدر دون استطلاع راي الاتحاد اومشورته وقد اعتبر الاتحاد هذا الاجراء ماسا بحركة التعاون الكويتية.

١٩ ـ قبل كل مناسبة تخطط الجمعيات كيفية توفر المواد التي تتلاءم وطبيعة تلك المناسبة.

٢٠ ـ من برنامج لقاء الخميس الذي بثه تلفزيون الكويت يوم ١١ / ١٠ / ٨٤ لقد قرر مجلس ادارة الجمعيتين تمديد عمل السوق بناء على طلب من الاعضاء واستجاب المجلس.

العمل يجري على وجبتين ولمدة ثمان ساعات تبدأ من الساعة ـ/٤ صباحا وحتى الساعة الرابعة مساءاً وارتفع عدد رواد السوق المركزي من ١٥٠٠ مواطن الى ١٣٠٠٠ مواطن يوميا[٢١].

لقد واجهت هذه التجربة بعض ردود الفعل السلبية والتحفظات من قبل المواطنين باعتبار:

١ ـ ان لكل اسرة نمطها في الحياة وطريقتها في الاقتناء وفي عاداتها الشرائية.
٢ ـ ان كل السلع تقريبا متوفرة في الاسواق كما ويوجد عدد كبير من الاصناف المتشابهة لسلعة واحدة.

٣ ـ لايوجد مبرر للخدمة المتواصلة بـ (٢٤) ساعة يوميا.

٤ ـ ان تكاليف هذا الاجراء كبيرة سواء بالطاقة الكهربائية او المصاريف الاخرى.

لقد ساند الكثير من المواطنين هذا الاجراء واعتبره البعض بادرة جيدة وجديرة بالتعميم لما لها من فوائد تخطت نطاق المناطق التي توجد فيها. واستفادت منها مناطق بعيدة وخارجية. كذلك فان العمل المتواصل حقق جملة من الفوائد وهي ان المواطن الكويتي يستطيع ان يحصل على اي سلعة يحتاجها وفي اي وقت يشاء. وقد دفع هذا الاجراء الكثير من المواطنين الى تقديم المقترحات الى الاتحاد العام التعاوني لتعميم التجربة على باقي الجمعيات.

**خامسا: تطور الحركة التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت منذ تأسيسها ولغاية عام ١٩٨٥:**

قطعت الحركة التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت اشواطا كبيرة في التطورات لمختلف نشاطاتها واجهزتها، فبعد صدور قانون التعاون في عام ١٩٦٢ توسع عدد الجمعيات التعاونية. والجدولان رقم (١، ٢) يظهران مدى التطور ونسبته سواء في عدد الجمعيات او الاعضاء.

---

٢١ ـ من حديث للسيد فيصل حمد بوكيال (في برنامج تلفزيوني خاص).

## عدد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت وتاريخ انتسابها للاتحاد
## جدول رقم (١)*

| اسم الجمعية | تاريخ الانتساب | المنطقة التي تزاول نشاطها فيها |
|---|---|---|
| جمعية كيفان التعاونية | مؤسس | كيفان |
| جمعية الشامية والشويخ التعاونية | مؤسس | الشامية والشويخ |
| جمعية الفيحاء التعاونية | مؤسس | الفيحاء |
| جمعية القادسية التعاونية | مؤسس | القادسية |
| جمعية الصليبيخات والدوحة التعاونية | مؤسس | الصليبيخات والدوحة |
| جمعية الدعية التعاونية | مؤسس | الدعية |
| جمعية الخالدية التعاونية | مؤسس | الخالدية |
| جمعية الرميثية التعاونية | مؤسس | الرميثية وسلوى |
| جمعية العديليه التعاونية | مؤسس | العديلية |
| جمعية الشعب التعاونية | مؤسس | الشعب |
| جمعية الفروانية التعاونية | مؤسس | الفروانية |
| جمعية الروضة التعاونية | مؤسس | الروضة/حولي/النقرة |
| جمعية خيطان التعاونية | مؤسس | خيطان |
| جمعية السالمية | مؤسس | السالمية |
| جمعية ضاحية عبدالله السالم التعاونية | ١٩٧٣/٢/٢٨ | ضاحية عبد الله السالم والمنصورية |
| جمعية الدسمة التعاونية | ١٩٧٣/٣/١٧ | الدسمة |
| جمعية الشرق التعاونية | ١٩٧٣/٧/٢٤ | الشرق |
| جمعية الجهراء التعاونية | ١٩٧٣/١٢/٢٣ | الجهراء |
| جمعية النزهة | ١٩٧٥/١/١٥ | النزهة |
| جمعية العمرية والرابية التعاونية | ١٩٧٥/٢/٤ | العمرية والرابية |
| جمعية الرقة التعاونية | ١٩٧٨/٢/٢٦ | الرقة |
| جمعية الصباحية والاحمدي التعاونية | ١٩٧٨/٦/٤ | الصباحية والاحمدي |
| جمعية فيلكا التعاونية | ١٩٧٨/١١/١٩ | جزيرة فيلكا |
| جمعية جليب الشيوخ التعاونية | ١٩٧٩/١/٢٨ | جليب الشيوخ |
| جمعية الفحيحيل التعاونية | ١٩٨١/٧/١ | الفحاحيل |
| جمعية مشرف التعاونية | ١٩٨١/٥/١٠ | مشرف |
| جمعية بيان التعاونية | ١٩٨١/٧/٢٨ | بيان |

تابع جدول رقم (١)

| | | |
|---|---|---|
| جمعية الفردوس التعاونية | ١٩٨٢/١/٣ | الفردوس |
| جمعية الاندلس التعاونية | ١٩٨٢/٩/١٩ | الاندلس |
| جمعية الصليبية التعاونية | ١٩٨٢/١١/١٤ | الصليبية |
| جمعية ضاحية صباح السالم التعاونية | ١٩٨٢/١٢/٥ | ضاحية صباح السالم |
| جمعية العارضية التعاونية | ١٩٨٣/٦/٥ | العارضية |
| جمعية ام الهيمان التعاونية | ١٩٨٣/١٠/٣٠ | ام الهيمان |
| جمعية الجابرية التعاونية | ١٩٨٤/٧/٨ | الجابرية |

* أ ـ ان البيانات المتعلقة بالجمعيات مستقاة من التقرير السنوي للاتحاد التعاوني لغاية ١٩٨٤/١٢/٣١.

ب ـ بلغ عدد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية حتى شهر تموز ١٩٨٥ (٤٠) جمعية كما بلغ عدد الاسواق ٤٣ سوقاً تعاونيا، وعدد الفروع التي تدار مباشرة ٤٣٨ فرعاً. اما الفروع التي تدار من قبل الغير فهي ١٣٠٥ فرع.[٢٢]

وفي عام ١٩٥٥ تأسست الجمعية التعاونية الاستهلاكية لموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية وبعدها تأسست الجمعية الاستهلاكية لموظفي دائرة المعارف وكانت نشطة هاتين الجمعيتين محدودة لانها كانت خاضعة لقانون الاندية والمؤسسات الاجتماعية الذي كان مطبقاً آنذاك. وكان قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ يعتبر البداية للتشريع التعاوني في دولة الكويت الشقيق والالتزام بمباديء التعاون الدولي رغم الثغرات التي برزت من خلال التطبيق لبعض بنوده.

٢٢ ـ رسالة السيد رئيس الاتحاد العام للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت للباحث. بتاريخ ٢٤ / ٨ / ١٩٨٥.

## جدول رقم /٢

| السنة | عدد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية | عدد الاعضاء | نسبة التطور في الجمعيات | نسبة التطور في الاعضاء | عدد الاعضاء لكل جمعية |
|---|---|---|---|---|---|
| ٦٢ | ٢ | - | - | - | - |
| ٦٣ | ٣ | ٧٩٥ | ٪١٠٠ | ٪١٠٠ | ٢٣٢ |
| ٦٤ | ٤ | ٧٥٨ | ٪٣٣,٣ | ٪١٠٩,١ | ١٩٠ |
| ٦٥ | ٤ | ١٠٦٧ | ٪٣٣٣,٣ | ٪١٥٤ | ٢٦٧ |
| ٦٦ | ٥ | ١٦٨٥ | ٪١٦٦,٧ | ٪٢٤٢,٤ | ٣٣٧ |
| ٦٧ | ٦ | ٢٤٦٥ | ٪٢٠٠ | ٪٣٥٥ | ٤١١ |
| ٦٨ | ٩ | ٥١٣٠ | ٪٣٠٠ | ٪٧٣٨,١ | ٥٧٠ |
| ٦٩ | ١٣ | ٩٢٧٣ | ٪٤٣٣,٣ | ٪١٣٣٤,٢ | ٧١٣ |
| ٧٠ | ١٥ | ١١٥٧٥ | ٪٥٠٠ | ٪١٦٦٥,٥ | ٧٧٢ |
| ٧١ | ١٦ | ١٢٦٦١ | ٪٥٣٣,٣ | ٪١٨٢٢ | ٧٩١ |
| ٧٢ | ١٨ | ١٤٨٤٣ | ٪٦٠٠ | ٪٢١٣٧ | ٨٢٥ |
| ٧٣ | ١٨ | ٢٧٤٨٠ | ٪٦٠٠ | ٪٢٩٥٤ | ١٥٢٧ |
| ٧٤ | ٢٠ | ٣٥٣٥٩ | ٪٦٦٦,٧ | ٪٥٠٨٨ | ١٧٦٧ |
| ٧٥ | ٢١ | ٤٤٠٨٦ | ٪٧٠٠ | ٪٦٣٤٣,٣ | ٢٠٩٩ |
| ٧٦ | ٢١ | ٤٧٥٢٩ | ٪٧٠٠ | ٦٨٣٩ | ٢٢٦٣ |
| ٧٧ | ٢٣ | ٥٠١٣٥ | ٪٧٦٦,٧ | ٪٧٢١٤ | ٢١٨٠ |
| ٧٨ | ٢٥ | ٨١٠٢٩ | ٪٨٣٣,٣ | ٪١١٦٥٩ | ٣٢٤١ |
| ٧٩ | ٢٥ | ١١٠١٦٤ | ٪٨٣٣,٣ | ٪١٥٨٥١ | ٤٤٠٧ |
| ٨٠ | ٢٥ | ١٠١٧٤٨ | ٪٨٣٣,٣ | ٪١٤٦٤٠ | ٤٠٧٠ |
| ٨١ | ٢٧ | ١١٢١٣١ | ٪٩٠٠ | ٪١٦١٣٤ | ٤١٥٣ |
| ٨٢ | ٢٨ | ١١٩٥٤١ | ٪٩٣٣,٣ | ٪١٧٢٠٠ | ٤٢٦٩ |
| ٨٣ | ٣٣ | ١٣٢٩٤٤ | ٪١١٠٠ | ٪١٩١٢٩ | ٤٠٢٩ |
| ٨٤ | ٣٤ | ١٤٠٩٤٧ | ٪١٣٣٣,٣ | ٪٢٠٢٨٠,١ | ٤١٤٦ |
| ٨٥ | ٤٠ | - | - | - | - |

لقد حققت حركة التعاون الاستهلاكي تطورا كبيرا قياسا بالاعوام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ إذ ارتفع عدد الجمعيات عام ١٩٨٥ الى ٤٠ جمعية تعاونية استهلاكية قياسا بعام ١٩٦٢ حيث لم يتجاوز عدد الجمعيات الـ(٢) جمعية.

ولذا اعتبرنا عام ١٩٦٣ اساسا، فقد تطور عدد الجمعيات الى ٥٠٠٪ عام ١٩٧٠ والى ٧٠٠٪ عام ١٩٧٥ والى ٨٣٣٪ عام ١٩٨٠ والى ١٣٣٣٪ عام ١٩٨٥.

نخلص الى نتيجة لو تابعنا التطور الذي حدث في عدد الاعضاء خلال مسيرة التعاون ولو اخذنا عام ١٩٦٣ اساسا، فقد تطور عدد الاعضاء بنسبة ١٦٦٥,٥٪ عام ١٩٧٠ والى ٦٣٤٣,٣٪ عام ١٩٧٥ والى ١٤٦٤٠٪ عام ١٩٨٠ والى ٢٠٢٨٠٪ عام ١٩٨٥. اما بالنسبة لتطور عدد الاعضاء خلال سنة الاساس ١٩٦٣ فقد كان العدد ٢٣٢ عضوا لكل جمعية ارتفع عام ١٩٧٠ الى ٧٧٢ عضوا لكل جمعية و ٢٠٩٩ عضوا لكل جمعية عام ١٩٧٥ والى ٤٠٧٠ عضوا لكل جمعية عام ١٩٨٠ والى ٤١٤٦ عضوا لكل جمعية عام ١٩٨٥.

ان هذا التطور الشامل سواء في عدد الجمعيات ام في عدد الاعضاء كنسب يمكن ان يهدي الى جملة من المؤشرات:

١ ـ الدور الذي يلقيه الاتحاد التعاوني الاستهلاكي على اهمية التعاون نتيجة ادراكه وتفهمه للحركة التعاونية ورعاية الدولة للحركة التعاونية من خلال اقامة الاسواق وتشجيع قيام الجمعيات وتهيئة المستلزمات الضرورية اللازمة بها بما فيها سياسة الدعم لاسعار بعض السلع.

٢ ـ ان هذا التطور الشامل يعكس مدى درجة الوعي التعاوني لدى المواطن الكويتي وادراكه لأهمية الحركة التعاونية وقد انعكس بالمؤشرات التالية:

أ ـ نمو الحركة التعاونية في القطر وتطور الاسواق بحيث وصلت الى ٤٣ سوقا تعاونيا.

ب ـ تطور اساليب البيع اذ اعتمدت بعض الجمعيات ومنها جمعية البيان وضاحية عبد الله السالم العمل ٢٤ ساعة في اسواقها لتلبية متطلبات واحتياجات المواطنين.

جـ ـ ان المستفيد من هذه الجمعيات هم الاعضاء وغير الاعضاء سواء اكانوا كويتيين او غير كويتيين.

د ـ ان هذه الانشطة اعطت الحركة التعاونية مكانة مرموقة ومهمة من بين حركات التعاون العربية والتي اعتبرت بحق من الحركات الرائدة في الوطن العربي.

ان الحركة التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت تواقة الى الوصول لمستوى متقدم يتخطى حدود حركات التعاون العربية وبالتالي فان الاستفادة من تجربتها في تجاوز مشكلات بعض الحركات التعاونية في مجال الاستهلاك سيساعد بلاشك على خلق التجانس وتقليل التفاوت وتقريب صورة التعاون الاستهلاكي الحقيقي المنشودة في نطاق الوطن العربي.

**سادسا: تطور الحركة التعاونية الاستهلاكية خلال الفترة الاخيرة[٢٣]:**

يظهر من الجدول ادناه التطور الذي حصل في السنوات الاخيرة بعد انضمامها الى الاتحاد مما يؤشر الزيادة المطردة في عدد المساهمين وقيمة الاسهم والى اجمالي المبيعات.

| المعلومات | ١٢/٣١ ٧٩ | ١٢/٣١ ٨٠ | ١٢/٣١ ٨١ | ١٢/٣١ ٨٢ | ١٢/٣١ ٨٣ | ١٢/٣١ ٨٤ | الزيادة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الجمعيات[٢٤] | ٪١٠٠ | ٪١٠٠ | ٪١٠٨ | ٪١١٢ | ٪١٣٢ | ٪١٣٦ | ٪٣٦ |
| عد المساهمين | ٪١٠٠ | ٪١٠٠ | ٪١١٠ | ٪١١٨ | ٪١٣١ | ٪١٣٨,٧ | ٪٣٩,٧ |
| عدد الاسهم | ٪١٠٠ | ٪١٠٤ | ٪١١٦ | ٪١١٩ | ٪١٣١ | ٪١٣٦ | ٪٣٦ |
| قيمة الاسهم | ٪١٠٠ | ٪١٠٦ | ٪١١٥ | ٪١١٨ | ٪١٣٢ | ٪١٤٣ | ٪٤٣ |
| اجمالي المبيعات | ٪١٠٠ | ٪١٣٧ | ٪١٥١ | ٪١٨١ | ٪٢١٢ | ٪٢٣٦ | ٪١٣٦ |

٢٣ ـ التقرير السنوي لمجلس ادارة الاتحاد العام للجمعيات التعاونية لعام ٣١ / ١٢ / ١٩٨٤.

٢٤ ـ بلغ عدد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت الشقيق ولغاية ٣١ / ١٢ / ١٩٨٤ (٣٤) جمعية. (نفس المصدر السابق).

واذا اخذنا بنظر الاعتبار عام ١٩٧٩ سنة اساس فقد ارتفع عدد الجمعيات عام ١٩٨١ الى ١٠٨٪ عنه في عام ١٩٧٩ والى ١١٢٪ عام ١٩٨٢ والى ١٣٢٪ عام ١٩٨٣ والى ١٣٦٪ عام ١٩٨٤ ويعطي التصور اهمية انضمام الجمعيات التعاونية الى الاتحاد ودوره في توجيه الحركة التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت وتنظيم نشاطاتها وتوحيد سياساتها في الشراء المشترك وفي توحيد الاساليب والاسس في التعامل في السوق خدمة للمواطنين واختصارا في الوقت كما وتظهر الزيادة في عدد المساهمين ففي عام ١٩٨٠ حدثت زيادة طفيفة في عدد المساهمين ارتفعت عام ١٩٨١ الى ١١٠٪ والى ١١٨٪ في عام ١٩٨٢ والى ١٣١٪ عام ١٩٨٣ والى ١٣٨,٧٪ عام ١٩٨٤ ويعكس مدى اهتمام المواطن الكويتي باهمية الحركة التعاونية ومدى ترسخ جذورها وقيمتها في الحد من الارتفاعات الحاصلة في اسعار الكثير من السلع والى قيمة التعاون الاجتماعية في خلق مجتمع الاسرة الواحدة وتطوير العلاقات الانسانية بين افراد المجتمع خدمة لتطوره وتقدمه فادى الى زيادة في قيمة الاسهم الظاهرة في الجدول والى ارتفاع المبيعات الاجمالية.

# الحركة التعاونية الاستهلاكية في القطر العراقي

## الواقع والمعالجات

### ١ ـ المقدمة :

ان المقصود بالجمعية هي عبارة عن جماعة ذات صفة دائمة مكونة من عدة اشخاص يمارسون نشاطا لايهدف الى تحقيق الربح المادي[٢٥] وينظم احكام الجمعيات بشكل مفصل قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠[٢٦] ويعرف قانون التعاون الجمعية التعاونية بانها تهدف الى تحسين حالة اعضائها اقتصاديا واجتماعيا عن طريق العمل المشترك وفقا للمبادىء التعاونية[٢٧].

للحركة التعاونية دور كبير من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهي اداة لتحويل قطاعات مهمة من الاقتصاد الوطني تحويلا اشتراكيا وتعمل على توجيه الملكية الفردية بما يخدم خطط التنمية في القطر العراقي ويعزز بناءه كمنظمات جماهيرية تساعد على اطلاق المبادرات الخلاقة للمواطنين في الابداع من خلال الممارسات الديمقراطية ومساهمتهم في وضع ومتابعة الخطط المطروحة بعد مناقشتها لها ودورها المتمثل في رفع المستوى الثقافي للمواطنين.

ان قيام الحركة التعاونية على اسس علمية سليمة يطور من وعي المواطنين ويهيء لهم المناخ الملائم الذي يمكنهم من اداء دورهم في حركة المجتمع باستمرار.

ان تطبيق الديمقراطية في كل المجالات بتهيئة الظروف والاجواء لممارسة الديمقراطية السياسية وفق الصيغ الصحيحة والسليمة اصبح من مسؤولية العراقيين كافة[٢٨].

لقد اولت قيادة الحزب والثورة اهتماما كبيرا لهذا القطاع ليتمكن من احتلال دوره المتميز في عملية التحولات الاشتراكية في ميدان التجارة الداخلية الى جانب القطاع الاشتراكي واكد السيد حسن علي وزير التجارة على اهمية الحركة التعاونية بالاتي[٢٩] :

---

٢٥ ـ المادة (٥٠) من القانون المدني رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١، الوقائع العراقية عدد ٣٠١٥ في ٨ / ٩ / ١٩٥١.

٢٦ ـ الوقائع العراقية العدد ٢٨٣ في ٢ / ١ / ١٩٦٠.

٢٧ ـ المادة (٣) من قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠.

٢٨ ـ من حديث السيد الرئيس المناضل صدام حسين، المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال ـ جريدة الثورة العدد ٣٢٢٦ في ١٦ / ١ / ١٩٧٩ ص ٣، ٦.

٢٩ ـ حسن علي، القطاع التجاري وافاق التطبيق الاشتراكي، مطابع دار الثورة ١٩٧٧ / ص ٧٧ ـ ٧٨.

١ ـ ان القطاع التعاوني يعتبر جزء من القطاع الاشتراكي من خلال مساهمته في عملية انسياب السلع والخدمات باعتباره احد المنافذ التوزيعية.
٢ ـ يعتبر القطاع التعاوني قطاعا اجتماعيا ذا قاعدة شعبية ويديره اعضاء بشكل متعاون الامر الذي يستطيع من خلاله تحسس احتياجات الجمهور.
٣ ـ كما انه احد المجالات الاساسية التي يمكن من خلالها اشراك اوسع الجماهير الشعبية في اتخاذ قرار تخطيط الاستهلاك وترشيده وتنظيمه وضمان تأييد هذه الجماهير لتلك القرارات وحرصها على تنفيذها والالتزام بها.
٤ ـ باعتبار القطاع التعاوني جهازا مكملا للقطاع الاشتراكي يخفف عنه الكثير من المسؤوليات التي تشكل عبئا على امكاناته المالية والتسويقية والتوزيعية والبشرية.
٥ ـ تبرز اهمية القطاع التعاوني باعتباره منافسا للقطاع الاشتراكي في تقديم احسن الخدمات بالشكل الذي يدفعه الى تطوير اداءه ورفع كفاءته.
٦ ـ ان ادارة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ضمن القطاع التعاوني التي يتولاها اعضاءها بجهودهم الذاتية تقلل الحاجة الى توسع القطاع الاشتراكي في مهام البيع المباشر وتساعد على حل مشكلة ندرة الكوادر التجارية المتخصصة وتقليل حجم الانفاق والمصاريف الثابتة.

ورغم زيادة الاهتمام بالحركة التعاونية فما زالت تفتقد الى مستوى الطموح.

## استعراض تاريخي موجز للحركة التعاونية الاستهلاكية في القطر العراقي:

برزت الكثير من الاتجاهات السلبية التي واكبت نشأة حركة التعاون، وساعدت جملة من المشكلات التي ابعدت الحركة التعاونية عن اهدافها الحقيقية اما بسبب الجهل بمبادىء التعاون او جراء المواقف المعادية من قبل الحكومات المقبورة والتي لم تعط الاهمية الكافية باعتبار ان كل مالم يصدر منها يعتبر معاديا لها وحتى لاتتحول هذه الحركة الى اداة بيد المعارضين لتلك الحكومات لما تتضمنه من اهداف اقتصادية واجتماعية وانسانية جاءت لحماية المواطن من جميع انواع الاستغلال ولكونها برزت في ظروف سياسية غير مستقرة.

فانشأت جماعة من الموظفين في مزرعة الزعفرانية عام ١٩٣٧ اول جمعية تعاونية معتمدة على قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ الذي لايمت للجمعيات التعاونية باية صلة. وانحلت عام ١٩٤٤ لاسباب سياسية واقام احد اساتذة دار المعلمين العالية وبمساعدة بعض الطلبة جمعية تعاونية باسم (الشركة التعاونية المحدودة) لاقامة

معمل عصري للالبان، وفشلت ايضا بسبب قلة الخبره للعاملين وعدم وصول المعدات نتيجة لنشوب الحرب العالمية الثانية. وتأسست الثالثة عام ١٩٤٣ باسم الجمعية التعاونية لموظفي الدولة المحدودة وكان حليفها الفشل ايضا[٣٠].ان مواقف السلطات الحاكمة سابقا والظروف الاقتصادية والمشكلات التي واجهتها حركة التعاون وندرة الكتابات التي تتناول تنظيمها ونشاط وحداتها ومشاكلها بالبحث والتحليل[٣١] وكذلك ضعف الثقافة التعاونية للمواطنين والعاملين في حقل التعاون وكون هذه الحركة قامت بمبادرات فردية وفئوية، كل ذلك ساعد على التلكأ في تطور هذه الحركة التعاونية، وقد لقيت التشجيع والمساندة والرغبة في التطوير بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كما حظيت بالاهتمام الجدي المتزايد بعد ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ لما لهذا القطاع من اهمية استثنائية كبيرة.

## عرض تاريخي للقوانين المتعلقة بالتعاون في القطر

١ ـ القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ المعدل[٣٢] وهو اول قانون للجمعيات رغم انه لايخص الجمعيات التعاونية الا ان اول المبادرات لتأسيس الجمعيات كانت تستند عليه.

٢ ـ قانون الجمعيات التعاونية رقم (٢٧) لسنة ١٩٤٤[٣٣] الذي يعتبر اول قانون للتعاون في العراق اذ نص على منح الجمعيات التعاونية بعض الامتيازات والاعفاءات وتشكيل مجلس اعلى للتعاون[٣٤] وانشاء دائرة خاصة بوزارة الاقتصاد (الملغاة) رغم ان الكثير من نصوصه تضمنت العديد من الثغرات والسلبيات التي عرقلت الحركة التعاونية وقد شرع هذا القانون على غرار قانون التعاون الهندي والمصري.

---

٣٠ ـ كاظم السماك، التعاونيات في العراق، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٦ ص ٤١ ـ ٤٢ ـ د. عبد الوهاب مطر الداهري، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعي، الكتاب الثالث ط٣ شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، ١٩٦٧ ص ٤٨٩.

ـ سعيد عبد الخالق، التعاون ومستقبل الحركة التعاونية في العراق، بغداد مطبعة دار التضامن، ١٩٦٥ ص ١٣٧

٣١ ـ د. اسماعيل صبري عبد الله، الوحدة الانتاجية في الاقتصاد الاشتراكي، مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٣١ السنة التاسعة والخمسين يناير ـ ١٩٦٨ ص ٥١.

٣٢ ـ د. جابر جاد عبد الرحمن، اقتصاديات التعاون جـ ١ دار النهضة العربية ـ القاهرة ١٩٦٤ ص ١٥٤ وكان القانون الذي ينظم الجمعيات خلال السنوات الاخيرة من الحكم العثماني في العراق هو قانون الجمعيات العثماني الصادر في ٢٩ رجب ١٣٢٧ هجرية.

٣٣ ـ الوقائع العراقية عدد ٢١٧٢ في ١٣ / ٣ / ١٩٤٤.

٣٤ ـ م ٨ ف أ/م ٩٢ من القانون (٢٧) لسنة ١٩٤٤.

٣ ـ قانون الجمعيات التعاونية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٨[٣٥] وبموجبه تم الغاء القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٤٤ وحولت دائرة التعاون الى مديرية عامة وارتبطت بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية[٣٦] غير ان نصوص هذا القانون لاتختلف من حيث الاسس التي استند عليها عن قانون التعاون السابق اضافة الى بقاء الطابع الشكلي سائدا في احكامه[٣٧].

٤ ـ القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٩[٣٨] وبموجبه حل المصرف التعاوني محل بنك التسليف وحددت واجباته التي تتضمن اقراض الجمعيات التعاونية بما تحتاجه والمساهمة في مشاريعها والتوسط في شراء واستيراد ماتحتاجه وقبول الودائع والصيرفة وعلى الرغم من التطورات التي حدثت في النواحي التشريعية والجوانب التمويلية فقد بقيت الاجهزة التي تشرف على وضعها كما هي بسبب ضعف الجهاز الاداري وعدم استيعابه لاهداف الحركة التعاونية[٣٩] رغم الزيادة التي طرأت على بعض موظفيه.

٥ ـ القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٣[٤٠] وهو تعديل للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٨ وبموجبه تم حذف واضافة بعض المواد والفقرات طبقا لما تقتضيه تطورات الحركة التعاونية والخبرة التي اكتسبتها الدوائر والاهتمام الخاص والمتزايد الذي حظيت به الحركة التعاونية. الا ان الحركة التعاونية في العراق بقيت تعاني من التأخر بالقياس الى وضع الجمعيات وتطورها في الدول المتقدمة[٤١].

٦ ـ قانون التعاون (٢٠٢) لسنة ١٩٧٠[٤٢] الذي يعتبر الاساس الواقعي لانطلاق حركة التعاون بشكل جسد الاهتمام بالنص في صلب الدستور العراقي على ان

---

٣٥ ـ الوقائع العراقية عدد ١٦٤ في ٤ / ٥ / ١٩٥٩.

٣٦ ـ موفق العمري، التشريعات القانونية في الوطن العربي مجموع محاضرات دورة التعاونيات العمالية المشار اليها سابقا ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

٣٧ ـ عبد الرزاق زبير ـ محاضرات في قانون الاصلاح الزراعي، على الرونيو، مكتب النصر للطباعة، بغداد، السنة الدراسية ٧٧ / ١٩٧٨، ص ١١٦.

٣٨ ـ الوقائع العراقية عدد ٢٥٧ في ١٠ / ١٠ / ١٩٧٠.
نفس المصدر السابق المتعلق بالندوة المنعقدة لمناقشة العوامل المؤثرة في انخفاض الانتاجية.

٣٩ ـ عبد الرزاق زبير ـ مرجع سابق ص ١١٧.

٤٠ ـ سعيد عبد الخالق ـ مصدر سابق ص ١٤٩.

٤١ ـ عبد الواحد كرم، الوجيز في قانون التعاون، بغداد، دار الطبع والنشر الاهلية ١٩٧١ ص ٥٥.

٤٢ ـ الوقائع العراقية عدد ١٩٣٥ في ١٠ / ١٠ / ١٩٧٠.
ـ مجموعة القوانين والانظمة الداخلية للجمعيات التعاونية، مطبعة الادارة المحلية ص ٣ ـ ٤٠.

تكفل الدولة وتشجع وتدعم جميع اشكال التعاون في الانتاج والتوزيع والاستهلاك[٤٣].

وحدد القانون الخطوط الواضحة لحركة التعاون في ظل الثورة وتضمن تشريعات مهمة هدفها وضع المقومات الاساسية لتطور القطاع التعاوني وبوتائر سريعة وربطه بعملية التطور الاقتصادي في القطر كما رافقت صدور جمله من القرارات وضعتها مديرية التعاون (الملغاة).

٧ ـ القانون ٥٨ لسنة ١٩٨٢ يعتبر هذا القانون نقطة التوجه الفعلي للحركة التعاونية في القطر العراقي وبمجالات واسعة لما تضمنه من شمول وتحديد العمل واعتبار الاتحاد العام التعاوني الجهة القيادية والموجه لحركة التعاون حيث تم ربطه بمجلس الوزراء كما نظم الهيكل الوظيفي للاتحادات النوعية على ان يكون الدور القيادي والموجه هو الاتحاد العام وتم ربط العاملين في الجمعيات التعاونية بقانون الخدمة المدنية والعمال بقانون العمل وحدد نسب توزيع ارباح الجمعيات وحدد حصص الاتحاد العام والاتحاد الاستهلاكي والتعاون والخدمات وعائد راس المال ونسب الارباح لمجلس الادارة على ان لاتتعدى لكل المجلس ٤٠٠ دينار وبشرط ان تحقق الجمعية ربحا.

## الاجهزة الموجهة للحركة التعاونية الاستهلاكية ونشاطاتها

### أ ـ الاتحاد العام التعاوني:

ان اهداف ومبادىء التعاون ليست كافية لخلق حركة تعاونية بدون اجهزة كفوءة قادرة على اداء مهماتها في الاتحاد العام التعاوني باعتباره منظمة جماهيرية وتعمل لصالحها وبعد انهاء علاقة الاتحاد من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وارتباطه بالسيد النائب الاول لرئيس الوزراء ومن خلال تقديم الدعم الواسع يستطيع ان ينجز الاهداف التي وجد من اجلها وتبرز هنا بعض المقترحات:

١ ـ ضرورة تطوير العلاقات مع الاتحادات التعاونية العربية وعقد الاتفاقيات المتعلقة بالتبادل السلعي والخبرات واللقاءات بما يمكن الاتحاد من زيادة الخبرة والتطور في المجالات كافة.

---

٤٣ ـ م ١٤ من الدستور العراقي المؤقت النافذ الصادر بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٩٢ في ١٦ / ٧ / ١٩٧٠ مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٧٠.

٢ ـ ضرورة عقد الاتفاقيات مع الاتحادات والمنظمات التعاونية الدولية في مجال استيراد السلع التي تنتجها التعاونيات وفي مجالات التدريب والتعرف على ما توصلت له تلك المنظمات في مجالات الادارة والانتاج والتوزيع.

٣ ـ انشاء معهد التدريب التعاوني وادخال مادتي التعاون في مفردات بعض المواد في كليات الادارة والاقتصاد والزراعة على سبيل المثال:

- مادة التسويق التعاوني.
- الادارة التعاونية والقيادة التعاونية.
- المخازن والمشتريات.
- ادارة الافراد... الخ.

**ب ـ الاتحاد التعاوني النوعي الاستهلاكي وواقع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية:**

رغم حداثة هذا الاتحاد وقلة تجربته فقد اسهم في انجاز بعض الاهداف التعاونية وكان القانون (٥٨) لسنة ١٩٨٢ ونظامه الداخلي والمقررات والتوصيات التي خرج بها المؤتمر الوطني الرابع الدور البارز في تحقيق هذه النجاحات فاعدت خطة الاتحاد لعام ١٩٨٤ ومن خلال الخطة والمتابعة استطاعت الحركة التعاونية الاستهلاكية في هذه الفترة بالذات، رغم ظروف الحرب، ان تحقق تطورا واضحا سواء على صعيد النهوض بالتعاون الاستهلاكي المستوى الذي يجعله قادرا على تجاوز مشكلاته التنظيمية ام على مستوى توسيع قاعدة التعاون.

ومن خلال الدعم الكبير والمستمر الذي قدمته قيادة الحزب والثورة اعطى الاتحاد زخما جديدا تجسد بالسياسات الطموحة في التوسع بقبول الاعضاء بعد ان اصبح امام انعطاف شعبي للحركة التعاونية بشكل لم يسبق له مثيل، وضعه امام حالة جديدة اساسها ادراك المواطن لاهمية الحركة التعاونية والدور الذي تؤديه ليس فقط كمنافذ توزيعية وانما في تمتين الروابط الاجتماعية بين المواطنين.

ويظهر الجدول رقم (١) عدد مرات النمو في قبول الاعضاء الجدد في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لعام ١٩٨٥ قياسا بعام ١٩٧٧.

جدول رقم (١)*

جدول لعدد مرات النمو في اعضاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لسنة ١٩٨٥

| المحافظة | عدد الاعضاء عام ١٩٧٧ | عدد الاعضاء عام ١٩٨٥ | عدد مرات النمو في الاعضاء |
|---|---|---|---|
| نينوى | ٧٢٣٢ | ٤٢٧٥٨ | ٥,٩ مرات |
| صلاح الدين | ١٣٨٢ | ٦٨٣٦ | ٤,٩٥ مرات |
| التأميم | ٣٧٥ | ٣١٦٠ | ٨,٤٣ مرات |
| ديالى | ٣٧٩٧ | ١٠,٤٤٣ | ٢,٨ مرات |
| بغداد | ٦٩,٨٤٠ | ٢٤٣,٢٨٨ | ٣,٤٨ مرات |
| الانبار | ٤٨٨٥ | ١٣٧١٥ | ٢,٨١ مرات |
| بابل | ٦٥١٧ | ١٢٨٥٠ | ١,٩٧ مرات |
| كربلاء | ٦٥١٧ | ٦٦٧٨ | ٠,٠٢ مرات |
| النجف | ٥٠٨٤ | ١٨٠٠٠ | ٣,٥٤ مرات |
| القادسية | ٢٨٦٠ | ١١٠٧٦ | ٣,٨٧ مرات |
| المثنى | ١٨٩٤ | ٦٥٠٠ | ٣,٤٣ مرات |
| ذي قار | ٣٠٢٩ | ١٤٠٧٥ | ٤,٦٥ مرات |
| واسط | ٧٦٤٩ | ١٥١٢٣ | ١,٩٨ مرات |
| ميسان | ٥٢٧٧ | ١٢٩٠٨ | ٢,٤٥ مرات |
| البصرة | ٢١٧٣١ | ٤٢٧٥٣ | ١,٩٧ مرات |
| **محافظات الحكم الذاتي** | | | |
| دهوك | ٤٠٤ | ٥٩٦٤ | ١٤,٧٦ مرات |
| اربيل | ١٥٧٣ | ٤٢١٤ | ٢,٦٨ مرات |
| سليمانية | ١٨٦٤ | ٨١١٨ | ٤,٣٦ مرات |

* المجموعة الاحصائية/ الاتحاد العام التعاوني/ الاحصائيات السنوية قام باعدادها مجموعة من الباحثين.

يظهر الجدول السابق عدد مرات النمو في عدد الاعضاء عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٧٧ ويمكن اجمالها بالاتي:

١ ـ ان عدد مرات النمو في كل من المحافظات (بغداد ـ نينوى ـ صلاح الدين ـ ذي قار ـ السليمانية ـ القادسية ـ النجف ـ المثنى) مابين ٣,٤٣ الى ٥,٩ مرات.

٢ ـ رغم ان النسبة متقاربة الا ان عدد الاعضاء غير متساو في المحافظات المذكورة فهو يعكس التخلف وعدم الانتماء سابقا وبجانب اخر لم يأخذ الكثافة السكانية ولعل الاتحاد على حق عندما حدد نسبة القبول ٥٠٪ وقد تكون راجعة الى حداثة التخطيط وامكانيات الاتحاد ولتجاوز المشكلات المترتبه عن ادارة الجمعيات التي اصبحت من المهمات الرئيسية والتي يتطلب من الاتحاد اعارة الاهتمام الخاص لها.

٣ ـ بلغ عدد مرات النمو في محافظة التأميم حوالي (٨,٥) مرة وفي محافظة دهوك (١٤,٧٦) مره وبمجرد ملاحظة عدد الاعضاء في عام ١٩٨٥ قياسا بعدد الاعضاء لعام ١٩٧٧ يمكن اخذ تصور واضح.

٤ ـ بلغ مجموع الاعضاء في محافظة بغداد مايقرب النصف من مجموع الاعضاء في الجمعيات التعاونية للقطر وهو رقم يدل على ان الاتحاد اعطى بغداد حصة الاسد وقد يكون للاتحاد راي بذلك. باعتبارها تمثل المركز وتتميز بالكثافة السكانية والمستوى الثقافي والاجتماعي... الخ الا اننا لو قارنا عدد نفوس المحافظة مع مجموع عدد السكان فهي لاتتجاوز الربع من مجموع السكان وكذلك نلاحظ التفاوت في عدد اعضاء كل جمعية رغم ان قطاعات كبيرة من السكان ومناطق كثافة سكانية قد تجعل المخطط يضعها في اعتباره عند وضع الخطط المستقبلية الاخرى ويظهر الجدول رقم (٢) ماذهبنا اليه.

٥ ـ اعتماد اسلوب التركيز على النوع لاعلى الكم ادى الى دمج الكثير من الجمعيات وتحويل اسواق ١٤ تموز التعاونية الى جمعيات وفتح الفروع قد يكون للكادر ولاختيار العناصر المؤمنة باهداف التعاون وتحقيق الاشراف الفاعل لهذا الاجراء.

من هذا الاستعراض المتواضع يمكن الوقوف على الوضع الجديد لسياسات الاتحاد وامكانياته في توفير السلع وتوجيه الجمعيات والاشراف عليها وتحقيق الرقابة وفق خططه الطموحة وحتى لايكون التوسع على حساب انخفاض مستوى اداء وكفاءة الجمعيات التعاونية.

## جدول رقم (٢) عدد الجمعيات وفروعها واعضائها في محافظة بغداد لسنة ١٩٨٥

| اسم السوق قبل التحويل | اسم الجمعية بعد التحويل | تاريخ التسنيب | العدد | عدد فروع الجمعية ومدققيها حاليا | عدد الاعضاء لعام ١٩٨٥ | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| اسواق ١٤ تموز التعاونية القدة | جمعية ١٤ تموز التعاونية الاستهلاكية | ٢ / ١٢ / ٧٦ | ٢ | فرع ١٤ تموز / المهندسين والاقسام الداخلية | ٩٢٦٧ | |
| اسواق ١٤ تموز التعاونية الزعفرانية | الجمعية التعاونية الاستهلاكية / الزعفرانية | ٣١ / ٨ / ٧٧ | ٢ | الزعفرانية قرب الجسر | ٤٣٣٢ | |
| اسواق ١٤ تموز التعاونية ٧ نيسان | جمعية ٧ نيسان التعاونية الاستهلاكية | ٣١ / ١١ / ٧٧ | ٢ | ٧ نيسان الامين | ٩٦٧١ | |
| اسواق ١٤ تموز التعاونية الشعلة | جمعية الكاظمية التعاونية الاستهلاكية | ١٥ / ١٢ / ٧٧ | ٣ | حرية الشعلة الكاظمية / مركزية | ١١٥١١ | |
| اسواق ١٤ تموز التعاونية حرية | - | ٣١ / ١ / ٧٨ | - | - | - | تم دمجها بجمعية الكاظمية التعاونية الاستهلاكية |
| اسواق ١٤ تموز التعاونية الشرطة | جمعية الكرخ التعاونية الاستهلاكية | ١ / ٤ / ٧٨ | ٢ | حي الجامعة / ٨ ثلاث فروع<br>- الرسالة / السيدية<br>- العدمية<br>- حي الشرطة | ٣١٥٧٧ | لقد تم تحويل الاسواق الباقية الى جمعيات تعاونية |
| | جمعية الرافدين التعاونية الاستهلاكية / عطشية | ١٩٧٨ | ٣ | - | ٢٦٥٣٥ | ها ثلاثة فروع وفتحت ها فروع السحون |
| | جمعية القدسية التعاونية الاستهلاكية نسويين | ١٩٧٨ | ٤ | ضبط زيونة ثل محمد جدرية السعدون | ٤٢٤٠٠ | |
| | جمعية عشتار التعاونية الاستهلاكية / نقطة تدريب الجمعية التعاونية الاستهلاكية الوطني الدولية | ٧٨ | لايوجد ٤ | اعظمية حيبة<br>كرخ حي الكمارك | ٢٣٥٨<br>٢٥٠٠٠ | ها فرع واحد خاص بها |
| | جمعية ١٧ تموز التعاونية الاستهلاكية / البرموك | | ٤ | جدرية قدسية مكتب الحقوقيين الاضباء | ٢٤٦٣١ | |
| | جمعية الصخرة التعاونية الاستهلاكية | - | ٢ | الرحمانية المجمع الاسكاني رقم / ١٠ | ٣٣٧٠٠ | |
| | جمعية التعاونية لاستهلاكة نواب الضباط وضباط الصف ورتب المعظم | - | ١ | - | ٩٨٢٠ | واحد خاص بهم |
| | الجمعية التعاونية الاستهلاكية للاتحاد العام لعمال فلسطين بغداد | - | ١ | - | ٣٢٨٥ | ها فرع واحد خاص بالعمال الفلسطينيين |
| | جمعيات تعاونية لاستهلاكيه لضباط و فرد قوى الامن الداخلي | - | ١ | - | ٨٧٥١ | واحد خاص بهم |
| المجموع | ١٤ | | ٣٤ | | ٢٣٤٠٨٧ | |

## جدول رقم (٢) عدد الجمعيات وفروعها واعضائها في محافظة بغداد لسنة ١٩٨٥

| اسم السوق قبل التحويل | اسم الجمعية بعد التحويل | تاريخ التسنيب | العدد | عدد فروع الجمعية ومدققيها حاليا | عدد الاعضاء لعام ١٩٨٥ | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| اسواق ١٤ تموز التعاونية القدة | جمعية ١٤ تموز التعاونية الاستهلاكية | ٢ / ١٢ / ٧٦ | ٢ | فرع ١٤ تموز / المهندسين والاقسام الداخلية | ٩٢٦٧ | |
| اسواق ١٤ تموز التعاونية الزعفرانية | الجمعية التعاونية الاستهلاكية / الزعفرانية | ٣١ / ٨ / ٧٧ | ٢ | الزعفرانية قرب الجسر | ٤٣٣٢ | |
| اسواق ١٤ تموز التعاونية ٧ نيسان | جمعية ٧ نيسان التعاونية الاستهلاكية | ٣١ / ١١ / ٧٧ | ٢ | ٧ نيسان الامين | ٩٦٧١ | |
| اسواق ١٤ تموز التعاونية الشعلة | جمعية الكاظمية التعاونية الاستهلاكية | ١٥ / ١٢ / ٧٧ | ٣ | حرية الشعلة الكاظمية / مركزية | ١١٥١١ | |
| اسواق ١٤ تموز التعاونية حرية | - | ٣١ / ١ / ٧٨ | - | - | - | تم دمجها بجمعية الكاظمية التعاونية الاستهلاكية |
| اسواق ١٤ تموز التعاونية الشرطة | جمعية الكرخ التعاونية الاستهلاكية | ١ / ٤ / ٧٨ | ٢ | حي الجامعة / ٨ ثلاث فروع<br>- الرسالة / السيدية<br>- العدمية<br>- حي الشرطة | ٣١٥٧٧ | لقد تم تحويل الاسواق الباقية الى جمعيات تعاونية |
| | جمعية الرافدين التعاونية الاستهلاكية / عطشية | ١٩٧٨ | ٣ | - | ٢٦٥٣٥ | ها ثلاثة فروع وفتحت ها فروع السحون |
| | جمعية القدسية التعاونية الاستهلاكية نسويين | ١٩٧٨ | ٤ | ضبط زيونة ثل محمد جدرية السعدون | ٤٢٤٠٠ | |
| | جمعية عشتار التعاونية الاستهلاكية / نقطة تدريب الجمعية التعاونية الاستهلاكية الوطني الدولية | ٧٨ | لايوجد ٤ | اعظمية حيبة<br>كرخ حي الكمارك | ٢٣٥٨<br>٢٥٠٠٠ | ها فرع واحد خاص بها |
| | جمعية ١٧ تموز التعاونية الاستهلاكية / البرموك | | ٤ | جدرية قدسية مكتب الحقوقيين الاضباء | ٢٤٦٣١ | |
| | جمعية الصخرة التعاونية الاستهلاكية | - | ٢ | الرحمانية المجمع الاسكاني رقم / ١٠ | ٣٣٧٠٠ | |
| | جمعية التعاونية لاستهلاكة نواب الضباط وضباط الصف ورتب المعظم | - | ١ | - | ٩٨٢٠ | واحد خاص بهم |
| | الجمعية التعاونية الاستهلاكية للاتحاد العام لعمال فلسطين بغداد | - | ١ | - | ٣٢٨٥ | ها فرع واحد خاص بالعمال الفلسطينيين |
| | جمعيات تعاونية لاستهلاكيه لضباط و فرد قوى الامن الداخلي | - | ١ | - | ٨٧٥١ | واحد خاص بهم |
| المجموع | ١٤ | | ٣٤ | | ٢٣٤٠٨٧ | |

والجدول رقم (٣) يظهر عدد الجمعيات والاعضاء في محافظات القطر كما هي لعام ١٩٨٥.

جدول رقم (٣)*

| المحافظة | عدد الجمعيات لكل محافظة | عدد الاعضاء لكل محافظة | نسبة عدد الجمعيات لكل محافظة قياسا لمجموع الجمعيات | عدد الاعضاء لكل جمعية في كل محافظة |
|---|---|---|---|---|
| نينوى | ٦ | ٤٢,٧٥٨ | ٧,٨ | ٧,١٢٦ |
| صلاح الدين | ٢ | ٦,٨٣٦ | ٢,٦ | ٣,٤١٨ |
| التأميم | ٢ | ٣,١٦٠ | ٢,٦ | ١,٥٨٠ |
| ديالى | ٣ | ١٠,٤٤٣ | ٣,٩ | ٣٤٨١ |
| بغداد | ١٤ | ٢٤٣,٢٨٨ | ١٩,٧ | ١٦٢١٩ |
| الانبار | ١١ | ١٣,١٧٥ | ١٤,٥ | ١٢٤٧ |
| بابل | ٢ | ١٢,٨٥٠ | ٢,٦ | ٦٤٢٥ |
| كربلاء | ١ | ٦٦٧٨ | ١,٣ | ٦٦٧٨ |
| النجف | ٢ | ١٨٠٠٠ | ٢,٦ | ٩٠٠٠ |
| القادسية | ١ | ١١٠٧٦ | ١,٣ | ١١٠٧٦ |
| المثنى | ١ | ٦٥٠٠ | ١,٣ | ٦٥٠٠ |
| ذي قار | ٨ | ١٤٠٧٥ | ١٠,٥ | ١٧٥٩ |
| واسط | ٥ | ١٥١٢٣ | ٦,٥ | ٣٠٢٥ |
| ميسان | ٦ | ١٢٩٠٨ | ٧,٨ | ٢١٥١ |
| البصرة | ٧ | ٤٢٧٥٣ | ٩,٢ | ٦١٠٨ |
| **محافظات الحكم الذاتي** | | | | |
| دهوك | ٢ | ٥٩٦٤ | ٢,٦ | ٢٩٨٢ |
| اربيل | ١ | ٤٢١٤ | ١,٣ | ٤٢١٤ |
| سليمانية | ١ | ٨١١٨ | ١,٣ | ٨١١٨ |
| المجموع | ٧٥ | ٤٧٨٤٥٩ | ٪١٠٠/- | |

* المجموعة الاحصائية الخاصة بالاتحاد التعاوني العام / عن مجموعة من الباحثين

وكما هو ظاهر في الجدول رقم (٣) لعدد الجمعيات التعاونية ولنسب الجمعيات الى مجموع الجمعيات في القطر وعدد الاعضاء نورد الملاحظات التالية:

١ ـ ان محافظة بغداد تحتل المرتبة الاولى من حيث عدد الجمعيات (١٤) جمعية لها (٣٤) فرعا وتشكل نسبة الجمعيات الى المجموع الكلي (١٩,٧٪) وهي لو قورنت بعدد سكان المحافظة من الممكن ان تكون طبيعية، تليها محافظة الانبار بنسبة (١٤,٥٪) وذي قار (١٠,٥٪) والبصرة (٩,٢٪) ولكل من محافظة نينوى وميسان (٧,٨٪).

ـ الطموح هو ان تكون النسبة متوازنة مع نسبة عدد سكان كل محافظة لمجموع سكان القطر.

٢ ـ ان نسبة اربع محافظات فقط وهي (بغداد ـ الانبار ـ ذي قار ـ البصرة) تشكل حوالي ٥٤٪ من مجموع الجمعيات المنتشرة في ارجاء القطر وهذا يعزز التصور لاهمية الاخذ بما ذهبنا اليه في الفقرة (١) والنقاط السابقة. الواقع ان هناك فجوة ناتجة عن عدم الموازنة في عدد الجمعيات لكل محافظة بالقياس لعدد السكان، ان الاصل في الجمعيات التعاونية هو ان تكون في المناطق التي هي بحاجة فعلا لها والمناطق البعيدة.

ويظهر في الجدول رقم (٤) بعض من النقاط التي تعرضنا لها في الجداول السابقة عليها تساعد الاجهزة المسؤولة عن التخطيط بملاحظتها تنطلق في هذا التصور من التوجه الجدي للاتحاد العام في اعتماد الخطط اسلوبا للتقدم بتحقيق الاهداف. والاتحاد الجماهيري مادته الاساسية المواطنين هدفا ووسيلة وغاية. ان الندوة الثانية التي عقدت في ١٩٨٤/٨/٢٤ وادارها السيد النائب الاول الرفيق طه ياسين رمضان قد وضعت الاتحاد امام توجهات جديدة طموحة.

ان هناك بعض الملاحظات وهي كما يلي:

أ ـ ١ ان عدد السكان يظهر ان من بين كل ٢٠٤,١٤٠ مواطنا هناك عضو تعاوني واحد في محافظة التأميم، وان من بين كل (١٧٦,٣٠٤) مواطن يوجد عضو تعاوني واحد في محافظة اربيل وفي محافظة السليمانية من بين كل (١١٠,٧٦١) هناك عضو تعاوني واحد.

ان هذا الواقع يعكس الصورة نفسها التي طرحناها في عرض الجداول السابقة.

٢ ـ ان عدد السكان لمحافظة بغداد يشكل اقل الارقام التي ظهرت في الجدول فمن بين كل (١٦٩٠٤) مواطن يوجد عضو تعاوني واحد.

رغم ان هذا الرقم لايرقى الى الطموح الذي ننشده في حركة التعاون الاستهلاكي في القطر في ظل الظروف الاستثنائية التي تبذلها قيادة الحزب والثورة

**جدول رقم (٤)***

| المحافظة | عدد السكان في كل محافظة | عدد الاسر في كل محافظة | عدد الاعضاء التعاونيين بالقياس لعدد السكان | عدد الاعضاء قياسا بعدد الاسر |
|---|---|---|---|---|
| نينوى | ١,٤٣٦,٦٦٩ | ٢٨٧٩٣٤ | ٣٣٦٧٠ | ٦,٧٣٤ |
| صلاح الدين | ٤٧٣,٧١٩ | ٩٤٧٤٤ | ٢٩٢٩٨ | ١٣,٨٦٠ |
| التأميم | ٦٤٥,٠٨٣ | ١٢٩٠١٧ | ٢٠٤,١٤٠ | ٤٠,٨٢٨ |
| ديالى | ٧٦٥٣٠٢ | ١٥٣٠٦٠ | ٧٣٢٨٤ | ١٤٦٥٧ |
| بغداد | ٤,١١٢,٦٤٨ | ٨٢٢٥٣٠ | ١٦٩٠٤ | ٣٣٨١ |
| الانبار | ٦٠٦٨٤٣ | ١٢١٣٦٩ | ٤٤٢٤٧ | ٨٨٤٩ |
| بابل | ٧٧٠٨٥٠ | ١٥٤١٧٠ | ٥٩٩٨٨ | ١١٩٩٨ |
| كربلاء | ٣٥١٣٢٩ | ٧٠٢٦٦ | ٥٢٦١٠ | ١٠٥٢٢ |
| النجف | ٥٠٧٣٩٠ | ١٠١٤٧٨ | ٢٨١٨٨ | ٥٦٣٨ |
| القادسية | ٥٥٠٧٨٥ | ١١٠١٥٧ | ٤٩٧٢٨ | ٩٩٤٦ |
| المثنى | ٢٨٠٧٧٤ | ٥٦١٥٥ | ٤٣١٩٦ | ٨٦٣٩ |
| ذي قار | ٨١١١٧٠ | ١٦٢٢٣٤ | ٥٧٦٣٢ | ١١٥٢٦ |
| واسط | ٥٤٠٥٤٨ | ١٠٨١١٠ | ٥٣٦٣٨ | ٧١٤٩ |
| ميسان | ٤٨٥١٢١ | ٩٧٠٢٤ | ٣٧٥٨٣ | ٧٥١٧ |
| البصرة | ١٣١٣٣١٠ | ٢٦٢٦٦٢ | ٣٠٧١٩ | ٦١٤٤ |
| **محافظات الحكم الذاتي** | | | | |
| دهوك | ٣٣٦٢٦٩ | ٦٢٢٥٤ | ٥٤٧٠٦ | ١٠٤٣٨ |
| اربيل | ٧٠٥٠١٨ | ١٤١٠٠٤ | ١٧٦٣٠٤ | ٣٣٤٦١ |
| سليمانية | ٨٩٩١٥٩ | ١٧٩٨٣٢ | ١١٠٧٦١ | ٢٢١٥٢ |

* احصائيات بعدد السكان والاسر اعدها الاتحاد العام التعاوني تفترض ان كل عائلة متوسطة يبلغ عدد افرادها (٥) اشخاص.

للارتقاء بهذا القطاع الى المستوى الذي يؤهله فعلا لخدمة المواطنين وتعزيز مسيرة التحول الاشتراكي بما يعزز اقتصادنا وصمودنا.

ب ـ من خلال دراسة الباب المتعلق بعدد الاعضاء التعاونيين لمجموع الاسر وفي كل محافظة نورد النقاط التالية على بعض المحافظات.

١ ـ في محافظة التأميم اعتبرنا ان كل اسرة لها عضو واحد تعاوني فان من بين (٤٠,٨٢٨) اسرة يوجد عضو تعاوني واحد.

٢ ـ في محافظة اربيل من بين كل (٢٢,١٥٢) يوجد عضو تعاوني واحد

٣ ـ في محافظة صلاح الدين من بين كل (١٣,٨٦٠) يوجد عضو تعاوني واحد

٤ ـ في محافظة بابل من بين كل (١١,٩٩٨) يوجد عضو تعاوني واحد وهكذا لبقية المحافظات.

٥ ـ في كل محافظة بغداد من بين كل (٣,٣٨١) اسرة عضو تعاوني واحد.

ان هذا التفاوت مطلوب معالجته في المستقبل وفق الامكانيات المتوفرة والمتاحة عند دراسة العلاقة بين النشاط التعاوني وتركز حجم السكان.

**بعض المعالجات المقترحة الخاصة بحركة التعاون الاستهلاكية العراقية:**

على الرغم من التطور الذي حصل للحركة التعاونية الاستهلاكية في الفترة الاخيرة الا ان الطموح في خلق وتعزيز حركة التعاون الاستهلاكية يفرض بالضرورة اعطاء الاهمية اللازمة للنقاط التالية:

اولا: ان الايمان بافكار التعاون ليست كافية دون وجود ادارات كفوءة وقادرة على تحقيق اهدافه ولهذا فمن الضروري اعطاء الاهمية لاعتماد الصيغ العلمية والاساليب المتطورة لادارة الجمعيات التعاونية ولتجاوز مشكلاتها سواء في مجالس الادارة ام في انشطتها لان اي خلل او تلكؤ في عمل اي جمعية يرجع بالاساس الى ان هناك خلل في اجهزة الادارة لها وهذا يتطلب:

أ ـ اعتماد مبدأ وصول العناصر الكفوءة والمؤمنة بافكار التعاون والمدركة لواجبات العمل الاداري التعاوني الى مجالس ادارة الجمعيات وبهذا تحقق هدف النجاح لحركة التعاون في مجاليها الاقتصادي والاجتماعي.

ب ـ اهمية التركيز على ضرورة ترسيخ الروح التعاونية التضامنية في ادارة الجمعيات بالتأكيد على مبدأ الممارسات الديمقراطية ونبذ كل الاشكال البيروقراطية واشاعة العلاقات الانسانية بين الاعضاء التي تساعد على خلق روح المبادرة والابداع في تطوير عمل وبرامج الجمعيات وفي تجاوز الكثير من المشكلات.

جـ ـ الاهتمام بالتدريب في مجال الادارة والقيادة والانشطة الاخرى لتهيئة كوادر تتولى قيادة حركة التعاون الاستهلاكي وبكفاءة عالية وباعتقادي ان اقامة الدورات التدريبية وتدريس مادة التعاون في كليات الادارة والاقتصاد كمادة علمية او المعاهد الفنية سيساعد على تطوير حركة التعاون في الكثير من المجالات.

د ـ من الضروري تطوير انشطة الاتحاد التعاوني في مجال المتابعة والاشراف والرقابة لتجاوز السلبيات والمشاكل التي تبرز خلال العمل ولمنع تراكم السلبيات التي من الممكن تجاوزها في هذا المجال يتم التركيز على الاتي:

١ ـ وضع برنامج محدد وحسب جدول زمني مدروس لخطة الاتحاد في مجال الاشراف والرقابة على انشطة الجمعيات التابعة له.

٢ ـ التركيز على دور دائرة الرقابة المالية في اظهار الحسابات الختامية للجمعيات ومتابعة انشطتها في نهاية كل عام اولا باول.

٣ ـ اعطاء الاهمية اللازمة لتحقيق رقابة الاعضاء على انشطة جمعياتهم على ان يتم ذلك وفق اساليب موضوعية سليمة.

٤ ـ التركيز على اهمية اعطاء الدور اللازم لانجاح رقابة الحزب ومنظماته على عمل الجمعيات المتواجدة في مناطقهم.

ثانيا: من الضروري تحديد نشاط القطاع التعاوني ودوره عند تخطيط قطاع التجارة تحقيقا لمبدأ التنسيق والتكامل في عمل المؤسسات الاقتصادية.

ثالثا: التأكيد على دور الدراسات والبيانات والمعلومات المتعلقة بتقدير حاجة السوق وحصة القطاع التعاوني في سد تلك الحاجة اولا وفي انتقاء السلع الضرورية وفق مواصفات ونوعيات جيدة وباسعار معتدلة.

رابعا: من الضروري اعطاء الاهمية اللازمة لاعتماد افضل الاساليب العلمية المتعلقة باقامة الاسواق التعاونية (ولنا في هذا الجانب تجربة الاتحاد التعاوني الاستهلاكي في دولة الكويت الشقيق) مع مراعاة خصوصية السوق العراقية ووضع الاتحاد التعاوني الاستهلاكي. على ان يتم بناء الاسواق في مناطق جغرافية محددة في كل مدينة وفقا لاعتبارات ابرزها:

أ ـ المستوى المعاشي للمنطقة او المناطق المتقاربة وعادات السكان الشرائية ومستوى دخولهم.

ب ـ الكثافة السكانية:

حيث يمكن دراسة اساليب التنظيم ـ وعمليات الشراء وطرق التوزيع ـ (بين

المخازن - والاسواق).

خامسا: ضرورة تطوير عمل الاتحادات النوعية في مجال تبادل السلع التعاونية وتوحيد سياسات الشراء من المجهزين ويتم ذلك عن طريق الاتفاقيات التعاقدية الاقتصادية كمنهج عمل يحدد اسلوب تعامل الاتحاد مع المصانع المحلية وفي هذا الجانب يمكن ان يحقق جملة من الفوائد:

١ - تحديد الكميات والنوعيات التي يمكن ان يتعامل بها الاتحاد التعاوني الاستهلاكي.

٢ - الحصول على مزايا الشراء الواسع ويساعد ذلك على تخفيض الاسعار.

٣ - حصر السلع سريعة الحركة والضرورية باسواق التعاون.

سادسا: دراسة امكانية الاستفادة من عوائل الشهداء والاسرى والمفقودين ومعوقي الحرب في العمل بالاسواق التعاونية.

سابعا: تطوير فكرة التعاون الانتاجي الاسري بما يؤمن حاجة السوق من السلع الاساسية المطلوبة ويؤمن لاسر الشهداء والاسرى والمفقودين عائدا ماليا ويحقق لحركة التعاون التطور والنمو في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كافة.

ان خطة التحرك التي حددها الاتحاد التعاوني الاستهلاكي تعتبر بحق خطة طموحة لتطوير حركة التعاون والمطروح الان التصور التالي.

الى اي مدى يمكن تحويل هذه الخطة الى واقع عملي؟ وكم من الوقت ستستغرق؟ وماهي المشكلات التي ستواجه تنفيذها؟.

**بعض المعالجات والمقترحات المتعلقة بحركة التعاون الاستهلاكي العربية:**

١ - اعطاء الاهمية اللازمة لدعوة حركات التعاون في الاقطار تذليل الصعوبات كافة والمشاكل التي تحول دون انضمامها للاتحاد والتعاون العربي.

٢ - ضرورة دراسة التشريعات التعاونية في الاقطار العربية والعمل على تشكيل لجنة لدراستها بهدف خلق التجانس تمهيداً لتوحيدها في المستقبل.

٣ - اعطاء الاهمية الخاصة للتعاون الاستهلاكي في نطاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الاقتصادية. والذي من شأنه ان يوجه هذا الاتحاد النوعي بما يخدم التعاونيين في مجال تقديم السلع والخدمات وباسعار مناسبة.

٤ ـ تطوير الاتحادات النوعية في مجالات الانتاج والخدمات المختلفة وتسهيل عملية انتقال السلعة المنتجة تعاونيا عن طريق الاعفاءات الكمركية ووضع علامة الاتحاد التعاوني لتعريف التعاونيين في الاقطار الاخرى.

٥ ـ العمل على دراسة امكانية اقامة صناعات تعاونية في الاقطار التي تتوفر لديها الامكانيات التعاونية وخلق نوع من التخصص في اقامة الصناعات التعاونية وتشجيع انتاجها (كصناعات الالبسة النسائية ـ الاطفال ـ وبعض الصناعات الغذائية).

٦ ـ ضرورة انشاء بنك التعاون العربي وتوفير الامكانات المالية المطلوبة لكي يستطيع ان يؤدي دوره في تطوير حركات التعاون العربية وتقريب الفجوه بين التعاونية المتطورة والتعاونية التي تعاني من مشكلات تقف حائلا امام تقدمها ونموها.

٧ ـ تشجيع قيام التعاون بين اتحاد نوعي تعاوني استهلاكي او انتاجي او سياحي او خدمي مع اتحاد مناظر بقصد تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتبادل الخبرات والزيارات الخ.

٨ ـ من الضروري دراسة امكانية تطور حركات التعاون لكي تأخذ هذه الحركة دورها الايجابي المطلوب في هذا الاطار:

١ ـ تطوير معهد التدريب التعاوني ورفده بالاختصاصات التعاونية والكوادر التدريبية المؤهلة فعلا وكذلك بالبرامج الطموحة لكي يسهم في تدريب الكوادر القيادية والادارات المختلفة.

٢ ـ تدريس مادة التعاون الاستهلاكي والانشطة المتعلقة بالسوق والسلعة والتوزيع والانتاج في كليات الادارة والاقتصاد، والمقترح احداث فرع التعاون في تلك الكليات يلتزم المتخرجون منه العمل في التعاونيات المختلفة على ان تكون فترة الدراسة كافية لتغطية الموضوعات المهمة والمتعلقة به.

٩ ـ من الضروري دراسة امكانية مد يد العون للدول العربية التي تعاني من مشكلات الجوع والتصحر (من قبل حركات التعاون) وخاصة جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية الصومال وجيبوتي.

## المصادر :


١ ـ الاتحادات التعاونية في الوطن العربي / ندوة لجنة خبراء التعاون العرب المنعقدة في بغداد من ٢٤ ـ ٢٨ شباط ١٩٧٣ (على الرونيو).

٢ ـ احمد زكي الامام / التعاون بين الفكر والتطبيق ـ مكتبة عين شمس ـ القاهرة ١٩٦٩ .

ـ احمد زكي الامام، التعاون وتطبيقاته العربية المعاصرة ـ مكتبة عين شمس القاهرة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ .

٣ ـ د. احمد سوسه، الري والحضارة في وادي الرافدين ـ جـ ١ مطبعة الاديب البغدادية ١٩٦٨ .

٤ ـ منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، دور منظمة العمل العربية في دعم الحركة التعاونية العمالية، القاهرة ـ دار الشعب ١٩٧٦ .

٥ ـ د. كمال حمدي ابو الخير، التعاون الاستهلاكي تاريخه، نظمه، مشكلاته. القاهرة مطبعة لجنة البيان العربي ١٩٦٤ .

ـ د. كمال حمدي ابو الخير، نحو بنيان تعاوني جديد، دار الجيل للطباعة.

٦ ـ عبد الحميد نصر المنيزع، التعاون معالم رئيسية في قواعد وتنظيمات الاتجاه التعاوني، الاسكندرية ـ دار المطبوعات الجديدة ١٩٧٣ .

٧ ـ د. اسماعيل صبري عبد الله ـ تنظيم القطاع العام، دار المعارف، مصر ١٩٦٩ .

٨ ـ التعاون، مكتب العمل الدولي، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٥٦ .

٩ ـ حسن علي، القطاع التجاري وافاق التطور الاشتراكي، ط١ منشورات الثورة، بغداد ١٩٧٧ .

١٠ ـ سعيد عبد الخالق، التعاون ومستقبل الحركة التعاونية في القطر العراقي، بغداد ١٩٦٥ .

١١ ـ الجمعية التعاونية / ادارتها وتنظيمها، مكتب العمل الدولي، ترجمة الامانة العامة لادارة الشؤ ون الاجتماعية والعمل، جامعة الدول العربية ١٩٦٥ .

١٢ ـ د. عبد الحميد نصر المنيزع ود. محمد كمال، التعاون، دار المطبوعات الجديدة ١٩٧٧ .

١٣ ـ عبد الرزاق زبير، محاضرات في قانون الاصلاح الزراعي، على الرونيو ـ مكتب النصر للطباعة، بغداد ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ .

١٤ ـ د. عدنان شومان، الاقتصاد التعاوني وادارة المنظمات التعاونية، جـ ١ ط ١، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٦ .

١٥ ـ كاظم السماك، التعاونيات في العراق، مطبعة اسعد ـ بغداد ١٩٦٦ .

١٦ ـ موفق مصطفى العمري، تشريعات وانظمة تعاونية، مكتب النصر للطباعة، بغداد ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ .

١٧ ـ خالد لفته شاكر، النظام القانوني للتعاونيات في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٠ .

١٨ ـ باسل توما حمامي، الحركة التعانية الاستهلاكية في القطر العراقي، رسالة ماجستير بلا ١٩٧٩ .

١٩ ـ الرئيس القائد صدام حسين، حديثه في اجتماع المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال، جريدة الثورة، العدد ٣٢٢٦ في ٢٦ / ١ / ١٩٧٩ .

٢٠ ـ الرئيس القائد صدام حسين، استخدام كل الطاقات واقصاها لزيادة الانتاج، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٦ .